

Distr.: General
12 June 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الحادية والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١١ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد علي (ماليزيا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة ماكلورغ

المحتويات

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

المشتريات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.



افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥.

البند ١٢٦ من جدول الأعمال: استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة (تابع)

المشتريات (A/61/846 و Add.1؛ و A/62/525 و A/62/721)

١ - السيد بوايدس (رئيس دائرة المشتريات): أشار أثناء تقديمه لتقرير الأمين العام الشامل عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة (A/62/525) إلى أن اللجنة نظرت في تقرير الأمين العام عن إصلاح نظام الشراء (A/60/846/Add.5 و Corr.1) في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وقال إنه إثر اتخاذ الجمعية العامة لقرارها ٢٤٦/٦١، وأخذاً في الحسبان القرارين ٢٧٦/٦١ و ٢٧٩/٦١، اعتمدت شعبة المشتريات عدداً من التدابير لتعزيز الرقابة الداخلية وإنجاز عمليات المشتريات على الوجه الأمثل وتحسين الإدارة الاستراتيجية لأنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وقال إن تقرير الأمين العام المعروض على اللجنة (A/62/525) يتضمن آخر التطورات في تنفيذ برنامج إصلاح نظام الشراء.

٢ - وقال إنه تيسيراً لوضع وتنفيذ تدابير لإصلاح نظام الشراء، أنشأت شعبة المشتريات فريقاً لتنفيذ إصلاحات نظام المشتريات، كُلف بتنسيق وتنفيذ مبادرات الإصلاح وما يتبعها من تدابير. ويتمثل أحد أهم إنجازات الفريق في وضع برنامج للتدريب على الشراء يشمل نماذج لتحقيق أقصى جودة بأفضل ثمن وللأخلاق والتزاهة في أنشطة الشراء ونموذجاً للموظفين الذين يعملون في اللجان المحلية المعنية بالعقود والموجودة في مراكز عمل خارج المقر. وقد ابتدأ برنامج التدريب عمله بدورة نموذجية نظمها في أيار/مايو ٢٠٠٧ في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبحلول نهاية أيار/مايو ٢٠٠٨، سيصل مجموع الدورات التي عقدت في مراكز حفظ السلام ومراكز العمل

الأخرى إلى ٣٥ دورة، وسيزيد عدد المشاركين فيها على ١٠٠٠ موظف يعملون في شراء السلع والخدمات للمنظمة.

٣ - وأضاف قائلاً إن فريق تنفيذ إصلاحات نظام المشتريات قد ساهم أيضاً في تحسين دليل المشتريات وفي تقديم مقترح لتبسيط نظام تسجيل البائعين الذي يمكن تطبيقه أولاً في المقر كبرنامج نموذجي. وتتضمن المبادرات الأخرى التي تنفذ حالياً وضع مبادئ توجيهية أخلاقية للموظفين المشاركين في أنشطة الشراء، واستحداث نظام مستقل للطعن في قرارات إرساء العطاءات، وإنشاء لجنة عليا لاستعراض البائعين. وينبغي وضع هذه المبادرات في صورتها النهائية بحلول صيف عام ٢٠٠٨. كما تعمل شعبة المشتريات مع إدارة الإعلام لتحسين سياساتها في الاتصال الداخلي والخارجي للتنويه بأن عملية الشراء تتسم بالفعالية والتزاهة والشفافية. ولهذا الغرض، تتوفر صحيفة وقائع بشأن ترتيبات العقود المتعددة الوظائف في العملية المختلطة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وتقرير إحاطة، وهما متاحان للوفود بهدف التشاور.

٤ - وتابع القول إن شعبة المشتريات أنشأت في عام ٢٠٠٧ قسم التخطيط والامثال والرصد، وهو مسؤول عن تنسيق عمليات التخطيط للشراء ورصد امتثالها للسياسات والمبادئ التوجيهية والإجراءات المتعلقة بالشراء. وفي عام ٢٠٠٧، نظم القسم زيارات إدارية إلى بعثات لحفظ السلام لإطلاع موظفي حفظ السلام على آخر السياسات وأفضل الممارسات. وعمل أيضاً كمركز اتصال لمراجعة حسابات أنشطة الشراء، واضطلع بمسؤولية استعراض وتنفيذ نتائج وتوصيات هيئات الرقابة.

٥ - واستطرد قائلاً إن الجمعية العامة أكدت من جديد طلبها زيادة فرص الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبمنح وكيل الأمين العام للشؤون

من خلال تزويدهم في الوقت المناسب بتوجيهات سياساتية وتقنية.

٧ - وأردف قائلاً إنه إثر المناقشات السابقة للجنة بشأن مسائل الإدارة وإصلاح نظام الشراء وتعزيز قدرة الأمم المتحدة على إدارة عمليات حفظ السلام ودعم استمرارها، أعيد تعزيز الهيكل الإداري لشعبة المشتريات بإنشاء وظيفة برتبة مد-٢ ووظيفتين برتبة مد-١. كما وافقت إدارتا الشؤون الإدارية والدعم الميداني على مبادئ عامة لإحداث تحسين فوري في الهيكل الإداري لوظائف المشتريات في المقر وفي بعثات حفظ السلام. وتستعرض الأمانة العامة حالياً مقترحا لمشاطرة شعبة المشتريات موقعها مع المهام التنفيذية واللوجيستية لإدارة الدعم الميداني بهدف تحسين التآزر وتحديد الأولويات دون تحويل موارد بين الإدارتين. ويمكن أيضاً تنفيذ نهج قائم على المصفوفات. وسيقدم تقرير عن المسائل الإدارية في دورة قادمة.

٨ - ومضى قائلاً إن أنشطة فرقة العمل المعنية بالمشتريات قد أظهرت وجود حاجة ملحة لإنشاء قدرة أقوى لإدارة شؤون البائعين ووضع تدابير شتى للرقابة الداخلية. وتمشياً مع توجيه اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى المتعلق بالإدارة، شاركت شعبة المشتريات في اللجنة الرفيعة المستوى المنشأة حديثاً والمعنونة بإدارة شبكات المشتريات، وعملت عن كثب مع المؤسسات الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة على وضع نهج موحد لإزاء مسائل إدارة شؤون البائعين مثل تعليق التعامل مع البائعين وشطبهم من القائمة.

٩ - وقال فيما يتعلق بالمبادرات والتحديات الجديدة إن شعبة المشتريات تشارك بفعالية في مبادرات على نطاق المنظومة لزيادة الوعي بمفهوم المشتريات المستدامة. وتحتاج الأمانة العامة إلى خبرات محددة في هذا المجال من أجل التعامل مع المشتريات المستدامة والتي تراعي البيئة. ومن

الإدارية الأولوية القصوى لهذه المسألة. ووفقاً لما طلبته الجمعية العامة، أنشئ فريق تسجيل وإدارة شؤون البائعين في عام ٢٠٠٧، وياشر العمل مع الدول الأعضاء من أجل إيجاد فرص لزيادة التعاون، بما في ذلك مواصلة برامج الحلقات الدراسية عن الأعمال التجارية والارتقاء بمستواها - وهي وسيلة رئيسية لتحديث المعلومات المتعلقة بتسجيل البائعين وفرص الأعمال التجارية التي تتيحها الأمم المتحدة. وقد عقد الفريق سلسلة اجتماعات للتخطيط مع الدول الأعضاء شارك فيها ممثلون عن ٦٤ دولة عضو - وياشر باستعراض قواعد بيانات البائعين لاستكمال معلومات عن البائعين. كما سيبدأ الفريق في نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بتنفيذ برنامج نموذجي لتبسيط تسجيل البائعين في المقر. وفي هذا الصدد، تجري الأمانة العامة حالياً مناقشات مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع الذي تولى مسؤولية إدارة سوق الأمم المتحدة العالمية. وما إن ينفذ البرنامج النموذجي بنجاح، سيعمم الفريق الإجراءات الجديدة لتسجيل البائعين على مراكز حفظ السلام ومراكز العمل الأخرى من أجل زيادة فرص الشراء أمام البائعين من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وفي الوقت ذاته، يواصل الفريق تنفيذ برنامج اليقظة الواجبة في تحديد البائعين أو الجهات الرئيسية صاحبة الممارسات التجارية المشكوك فيها والتي تم الإبلاغ عنها في المجال العام أو من جانب هيئات الرقابة/التحقيق.

٦ - واستأنف قائلاً إن تحسين الاتصال ببعثات حفظ السلام هو مسألة ذات أهمية قصوى، خاصة وأن معظم أنشطة الشراء التي تضطلع بها المنظمة تخص البعثات الميدانية وتنفذ بموجب تحويل بالشراء من المقر. وقد أنشأت شعبة المشتريات وحدة اتصال ميدانية داخل قسم المشتريات الميدانية من أجل تحسين الاتصال بموظفي المشتريات الميدانيين

خدمات الرقابة الداخلية عن مراجعة تطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر في مشتريات الأمم المتحدة (A/61/846) إلى أن الجمعية العامة تطلب إلى الأمين العام أن يعهد إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية بتقديم تقرير عن استعمال مفهوم القيمة الأفضل في تقييم عقود المشتريات وإرسالها بغرض تحديد ما قد يحدث من مخالفات لهذا المبدأ. واستجابةً لذلك، أجرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية مراجعة لتطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر في مشتريات الأمم المتحدة بهدف عام يتمثل في تقرير ما إذا كان هذا المبدأ واضح التحديد وما إذا كان يطبق بصورة متسقة أثناء منح العقود.

١٤ - وقالت إن الأمانة العامة لم تزود الهيئات التشريعية بتوضيح لمبدأ أعلى جودة بأفضل سعر قبل اعتماده. كما أن المبدأ لم يُفسر بصورة كاملة منذ اعتماده. وعدم توضيح مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر قد حال دون وصول الهيئات التشريعية والمديرين والموظفين المعنيين بعملية المشتريات إلى فهم مشترك للنتائج المفترض توقعها من استخدامه، ومنع ذلك بدوره مكتب خدمات الرقابة الداخلية من تحديد ما إذا كان مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر قد طبق تطبيقاً سليماً.

١٥ - وتابعت القول إن مكتبها لاحظ مع ذلك عدداً من مواطن الضعف في تطبيق هذا المبدأ. أولاً، ليس هناك من دليل محدد على أن الأمانة العامة قد زادت مشترياتها من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بصرف النظر عن الالتزامات التي قطعتها دول أعضاء. وثانياً، ليس هناك من دليل محدد على أن المنافسة الدولية قد تحققت بطريقة فعالة أثناء عملية الشراء. ومن أجل تحقيق أعلى جودة بأفضل سعر، ينبغي إتاحة الفرصة أمام جميع المصادر المناسبة والمتوفرة للسلع والخدمات للمشاركة في عملية الشراء التي تضطلع بها المنظمة. وثالثاً، يحدد دليل المشتريات منهجية ترجح تحقيق أعلى جودة بأفضل سعر أثناء تقييم العطاءات الواردة استجابة لدعوات تقديم

الضروري تدريب الموظفين كلما ظهرت خصائص تقنية جديدة للسلع، تعزيزاً للاستدامة فيما تنفذه المنظمة من أنشطة في مجال الشراء.

١٠ - وتابع قائلاً إن الارتفاع المفاجئ في المشتريات المتصلة بحفظ السلام يتواصل مع إنشاء البعثات الجديدة في دارفور وتشاد وعلى الأرجح في الصومال. ولن يتعين على شعبة المشتريات فحسب أن تلي الاحتياجات الفورية للإيفاد إلى بعثات جديدة، إنما أن تعزز أيضاً ما لديها من خبرات داخلية في مجال تحليل التكاليف المتصلة بالاحتياجات اللوجيستية المعقدة للبعثات الجديدة. وهناك أيضاً حاجة ملحة إلى الخبرات في إدارة المشتريات فيما يتعلق بدعم تكنولوجيا المعلومات المعقدة، وذلك على غرار ما يحدث في حالة نظام تخطيط موارد المؤسسة ونظام إدارة المواهب والتطبيقات المتعلقة بإدارة عقود الوقود والأغذية. وفي هذا الصدد، يتعين على شعبة المشتريات أن تستفيد تماماً من نظام تخطيط موارد المؤسسة، وأن تكفل تنفيذه في وقت مبكر كوسيلة لتحسين الرقابة الداخلية والإشراف على أنشطة الشراء في جميع أنحاء المنظمة.

١١ - وأضاف قائلاً إن أية طلبات وما يلزمها من موارد ستقدم إلى اللجنة لتستعرضها في سياق حساب الدعم لعمليات حفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩.

١٢ - واختتم قائلاً إن الأمانة العامة خطت خطوات كبيرة في معالجة أوجه النقص في الماضي وبذلت قصارى جهدها لمعالجة شواغل الوفود. بيد أنه لا تزال هناك تحديات كثيرة رغم العمل الكبير الذي أنجز خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية. ولهذا، تلمس الأمانة العامة الدعم من الوفود لعملية الإصلاح الجارية لنظام الشراء.

١٣ - السيدة أهليينوس (وكيل الأمين العام لخدمات الرقابة الداخلية): أشارت في معرض تقديمها لتقرير مكتب

١٨ - السيد بواديس (رئيس دائرة المشتريات): قال في معرض تقديمه لمذكرة الأمين العام المتعلقة بتقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييم تطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر على مشتريات الأمم المتحدة (A/61/486/Add.1) إن الأمانة العامة توافق من حيث المبدأ على النتائج العامة لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن بعض جوانب تطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر تحتاج إلى تحسين، وتقبل بتوصياته الثلاث لمعالجة مواطن الضعف. لكن الأمانة العامة لا توافق على بعض نتائج المكتب واستنتاجاته المحددة.

١٩ - وأضاف قائلاً إن الأمانة العامة لا تتفق مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن شعبة المشتريات قد طبقت مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر بطريقة غير متسقة. وبما أن المبدأ متكامل وشامل ومكرس في عملية الشراء أو في سلسلة الإمداد، فإنه يراعي التكلفة الإجمالية للشراء، وكذلك العوامل التي لا تتعلق بعامل التكلفة مثل احتياجات أصحاب المصلحة ومناخ السوق والأحداث والمخاطر الأخرى ذات الصلة. والهدف منه هو تحقيق القدر الأمثل من الكفاءة في عملية الشراء والانتقال من المفهوم إلى التنفيذ. ولهذا، لا بد من أن يشمل المكاتب المقدمة للطلبات وموظفي إدارة العقود، وربما آخرين، حتى وإن كانوا من الناحية الفنية خارج هيكل الرقابة على المشتريات وعمليات الشراء.

٢٠ - وتابع القول إن نتائج مكتب خدمات الرقابة الداخلية لم توثق بالأدلة الاستنتاج بأن عمليات شعبة المشتريات لم تكفل المنافسة الدولية الفعالة، وهي سياسة المنظمة المنصوص عليها في دليل المشتريات. وتبين الإحصاءات المستمدة من بيانات البائعين في شعبة المشتريات أن نسبة ٨٥ في المائة من البائعين المسجلين قد دُعيت إلى المشاركة في طلب أو أكثر من طلبات تقديم العطاءات، وذلك حسب رمز السلعة الذي سُجل البائع في إطاره. ويمثل

العروض، لكنه لا ينص على استخدام أسلوب التقييم على أساس أعلى جودة بأفضل سعر بالنسبة لدعوات تقديم عروض الأسعار والدعوة إلى تقديم العطاءات، وهما النوعان الآخران من أساليب التماس العروض التي تستخدمها الأمم المتحدة. ورابعاً، في جميع الحالات التي اختبرها مكتب الرقابة الداخلية حيث استخدم أسلوب التقييم على أساس أعلى جودة بأفضل سعر، لم يتضمن ملفات المشتريات ذات الصلة ما يكفي من الوثائق لإظهار أن مفهوم "أعلى جودة" قد صيغ جيداً وترجم إلى معايير تقييم محددة للبائعين. وخامساً، إن نطاق الإشراف الذي تمارسه إدارة شعبة المشتريات لكفالة التطبيق التام للمبدأ لم يظهر بوضوح في ملفات قضايا المشتريات، ولم تكن المعلومات الإدارية حول تطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر متاحة بسهولة، الأمر الذي يعيق الجهود الرامية إلى رصد تطبيقه وتقييمه.

١٦ - ومضت قائلة إن مكتب خدمات الرقابة الداخلية أصدر، لمعالجة مواطن الضعف التي أبرزت، ثلاث توصيات ترمي إلى توضيح مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر وإلى تعزيز الضوابط الإدارية في شعبة المشتريات. وقد وافقت الإدارة، من حيث المبدأ، على التقييم العام لمكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن ثمة مجالات محددة تحتاج إلى المزيد من التحسين، وقبلت بالتوصيات العامة الصادرة. بيد أنها لم تؤيد بعض النتائج والاستنتاجات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، على النحو الذي أشار إليه تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/61/846/Add.1).

١٧ - واختتمت قائلة إن الإدارة تقدم منذ ذلك الحين تقارير مستكملة عما تبذله من جهود لتنفيذ التوصيات، كما يتبين في التقرير الشامل للأمين العام عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة (A/62/525). وبناءً على هذا الاستكمال، ألغى المكتب توصية واحدة بينما يواصل النظر في التوصيتين الأخرين.

الجمعية العامة بأن تحيط علماً بتقرير الأمين العام، وذلك رهنًا بتعليقات اللجنة الاستشارية.

٢٤ - وأضافت قائلة إن مقترحات الأمين العام للإصلاح لم تشمل بعد عدداً من التدابير المتصلة بالشراء التي طلبتها الجمعية العامة في قراراتها ٢٤٦/٦١ و ٢٧٦/٦١ و ٢٧٩/٦١ والمذكورة في توصيات مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وهذه التدابير تتضمن تبسيط إجراءات الشراء الخاصة بعمليات حفظ السلام في الميدان؛ وتحديد المسؤوليات الموكلة لإدارة الشؤون الإدارية وإدارة الدعم الميداني في عملية الشراء؛ وتعزيز الرصد والرقابة والمساءلة. وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه من المقرر أن تعالج هذه المسائل في تقرير شامل عن إدارة المشتريات يقدمه الأمين العام في أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢٥ - وتابعت القول إن اللجنة الاستشارية لاحظت تنفيذ مجموعة من التدابير اللازمة لتحسين آليات الرقابة الداخلية، ولا سيما في مجال الأخلاق والنزاهة وتضارب المصالح، وأن مقترحات قد قدمت لتحقيق القدر الأمثل من الكفاءة في عمليتي الشراء وإدارة المشتريات. بيد أنه لم يتم بعد التوصل إلى تفاهم مشترك بشأن تعريف أو تطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر. وبما أن الإدارة الناجعة لأنشطة الشراء تتطلب نظاماً متكاملًا لجمع المعلومات في حينها، فإن اللجنة الاستشارية تعرب عن أملها بأن تعالج هذه الاحتياجات على أكمل وجه في إطار التقرير المسهب القادم للأمين العام عن نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. كما تركز اللجنة الاستشارية على ضرورة تكثيف التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة من أجل استغلال الإمكانيات استغلالاً تاماً لتحقيق وفورات وزيادة الكفاءة بدرجة كبيرة.

ذلك نسبة ٩٦ في المائة من البلدان المسجلة في قاعدة بيانات البائعين. وقد منح ما مجموعه ٣٢٣ ١ بائعاً عقداً أو أكثر من هذه العقود.

٢١ - واستأنف قائلاً إن الأمانة العامة ترى ضرورة إجراء استعراض معمق لعمليات الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قبل التوصل إلى أي استنتاجات قاطعة. غير أن الأمثلة الأخيرة على تطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر تُظهر زيادة في حجم المشتريات وقيمتها، وتشير إلى حدوث آثار إيجابية على أسعار العقود والفرص المتاحة للبائعين في هذه البلدان.

٢٢ - واختتم قائلاً إن شعبة المشتريات قد حسنت بالفعل من تطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر عبر تحديث دليل المشتريات وإيجاد نموذج تدريبي لجميع موظفي المشتريات في المقر والمكاتب البعيدة عن المقر وفي بعثات حفظ السلام، ولأعضاء لجان المقر المعنية بالعقود واللجان المحلية المعنية بالعقود. وقد حسن النظام الجديد لتصنيف الملفات الذي اعتمد في عام ٢٠٠٧ من الرقابة على أنشطة الشعبة، بينما ينتظر أن يزيد التحديث المتواصل لقاعدة بيانات البائعين من دقة عملية الشراء وفعاليتها. وزيادة التركيز ستساعد على الاستعانة بمصادر المنظمة في تحقيق المنافسة الدولية الفعالة وتطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر على السواء. وستواصل الأمانة العامة وضع أدوات ونماذج وقوائم مرجعية من أجل الارتقاء بمستوى تطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر.

٢٣ - السيدة مكلورغ (رئيسة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قالت، في معرض تقديمها لتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الشراء التي تظطلع بها الأمم المتحدة (A/62/721)، إن اللجنة الاستشارية توصي

والستين، تود مجموعتها استكمال المعلومات المتعلقة بالقضايا التي قام أعضاؤها بتغطيتها.

٣٠ - السيد هونتي (أنتيغوا وبربودا): قال في معرض حديثه باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين إن المجموعة تشارك بفعالية في إصلاح نظام الشراء في الأمم المتحدة. وإنها قدمت مقترحات ترمي إلى زيادة الكفاءة والشفافية وفعالية التكلفة في عمليات الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة؛ وتشدد على أهمية تعزيز مساءلة الأمين العام أمام الدول الأعضاء؛ وتدعم تدريب الموظفين على الأخلاق وال نزاهة، بمن فيهم شاغلو الوظائف العليا؛ وتؤكد بشدة على أن زيادة فرص الشراء أمام البائعين من البلدان النامية يعد جزءاً متكاملًا وأساسياً من عملية إصلاح نظام الشراء في الأمم المتحدة. ويتعين أن تتوفر إمكانية الوصول على قدم المساواة وبصورة نزيهة ودون تمييز أمام الشركات من البلدان النامية.

٣١ - وأضاف قائلاً إنه بدلا من تلبية الطلبات المنصوص عليها في قرارات سابقة للجمعية العامة، كما كانت تأمل المجموعة، فإن تقرير الأمين العام (A/62/525) يركز من جديد وبصورة رئيسية على تعزيز عمليات الرقابة الداخلية وتحقيق القدر الأمثل من الكفاءة في عملية الشراء والإدارة الاستراتيجية لعمليات الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ولا يقدم التقرير في جوهره سوى معلومات عن أنشطة الشراء التي تم الاضطلاع بها أثناء العام الفائت ويبين أن الأمين العام سيواصل تقديم تقارير مستكملة عن التقدم المحرز في عملية إصلاح نظام الشراء.

٣٢ - وتابع القول إن المجموعة ترحب بجهود شعبة المشتريات الرامية إلى تنفيذ الإصلاح وإنشاء فريق تسجيل وإدارة شؤون البائعين، وتتطلع إلى تلقي معلومات مسهبة عن التقدم المحرز في تنويع البائعين وتبسيط إجراءات تسجيلهم وإدارة قاعدة بياناتهم. غير أنها تعرب عن الأسف

٢٦ - واستأنفت قائلة إن اللجنة الاستشارية، بعد ملاحظتها التقدم المحرز في زيادة المشتريات من بلدان نامية ومن بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تشجع الأمانة العامة على تنفيذ المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام وعلى مواصلة جهودها في هذا الصدد.

٢٧ - واستطردت قائلة إن اللجنة الاستشارية تأمل في توسيع نطاق التقرير الشامل للأمين العام عن أنشطة الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة (A/62/525) ليشمل المزيد من الأدلة والتحليلات من أجل تيسير تقييم الجمعية العامة للتقدم المبلغ عنه ولأثر الأنشطة المنجزة.

٢٨ - السيدة بيزيلي (سلوفينيا): تحدثت باسم الاتحاد الأوروبي؛ والبلدان المرشحة لعضويته وهي كرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب وهي ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود، وصربيا؛ إضافة إلى أرمينيا وليختنشتاين وأوكرانيا، فقالت إن الزيادة الحادة في حجم المشتريات قد أدت إلى نشوء مخاطر وظهور تحديات تقنية تقتضي وضع سياسة صارمة بشأن شفافية وكفاءة تطبيق المبادئ الأساسية الأربعة الواردة في النظام المالي والقواعد المالية و التي تحكم عملية الشراء (ST/SGB/2003/7) والتقييد بها.

٢٩ - وأضافت قائلة إنه لا يزال هناك الكثير مما يجب فعله رغم أن الاتحاد الأوروبي يتطلع إلى التقرير الشامل عن إدارة المشتريات الذي سيقدمه الأمين العام في أيار/مايو ٢٠٠٨، ويرحب بالمقترحات المقدمة بالفعل لتعزيز الرقابة الدولية على المشتريات، وتحسين تطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر، وتكريس المعايير الأخلاقية، واعتماد نظام مستقل للطعن في قرارات إرساء العطاءات. وتوصيات اللجنة الفرعية هي نقطة بداية جيدة لمعالجة القضايا المعلقة. وفي الختام، قالت إنه نظراً لصدور عدة تقارير عن المشتريات أثناء الدورة الحادية

مكتب خدمات الرقابة الداخلية باستعراض شامل لتنفيذ التدابير الاستثنائية للعمليات المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور التي طلبتها الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أعرب عن القلق إزاء معالجة الأمانة العامة لهذا العقد، وطلب إليها أن توضح في اجتماع رسمي المعلومات الواردة في مقال نشرته مؤخراً نشرة Inner City Press الصحفية.

٣٥ - وأردف قائلاً إن الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية (A/61/846) تؤكد ضرورة تقديم تقرير شامل عن المشتريات وتحظى بدعم المجموعة الكاملة. وينبغي للأمانة العامة أن تعمل على تغيير التصور السائد لدى البائعين في البلدان النامية بأن عروضهم ليست قادرة على المنافسة. وبالإشارة إلى الفائدة المتحققة من تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية، طالب بحضور ممثل عن المكتب في المشاورات غير الرسمية.

٣٦ - وفيما يتعلق بفرص الشراء المتاحة للبائعين من البلدان النامية، قال إنه ينبغي للأمانة العامة أن توضح سبب ازدياد عدد الحلقات الدراسية التي تعقد في البلدان الصناعية عنه في البلدان النامية خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧؛ وأن تبين المعيار الذي استخدم لتحديد النسبة المثوية لعمليات الشراء التي اضطلعت بها الأمم المتحدة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية والتي وصلت في عام ٢٠٠٦ إلى ٣٥ في المائة، علماً أن الأمين العام قد اعترف شخصياً بأن الأمم المتحدة تواجه صعوبات في التعبير بدقة عن القدر الكامل من الاستفادة التي حققتها بالفعل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من فرص الشراء التي أتاحتها الأمم المتحدة؛ وأن توفر قائمة البلدان التي استضافت حلقات دراسية عن الأعمال التجارية منذ اعتماد القرار ٢٤٦/٦١؛ وأن توفر المعلومات بشأن أثر هذه الحلقات الدراسية على تسجيل ومشاركة البائعين من

لأن الكثير من المسائل لا تزال معلقة وتعيد التأكيد في هذا الصدد على ضرورة تقديم تقرير شامل يراعي تماماً احتياجات الشراء في الميدان والمقرر. ورغم التسليم بالحاجة إلى إصلاح عاجل وشامل، لم تقم الأمانة العامة بأية محاولة لاستعراض السياسات والإجراءات من أجل تحسين نظام الشراء في عمليات حفظ السلام. وأشار إلى أنه يتعين تجنب اتباع نهج التجزئة في عملية الشراء.

٣٣ - واستطرد قائلاً إن المجموعة ترحب بتقرير اللجنة الاستشارية (A/62/721)، وتعرب عن ثقتها بأن التوصيات الواردة فيه ستساعد اللجنة الخامسة على إحراز تقدم أثناء الجزء الأول من الدورة المستأنفة. وقال إنه ينبغي للأمين العام أن يواصل جهوده لإيجاد سبل مبتكرة لتعزيز عملية الشراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ وأعرب في هذا الصدد عن الأسف لأن عدد البائعين المسجلين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ بلغ ٩٨٧ بائعاً من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية و ٣٧٧ ٤ بائعاً مسجلاً من البلدان الصناعية.

٣٤ - واستأنف قائلاً إن أحداثاً جرت في الجزء الرئيسي للدورة الثانية والستين قد أبرزت الحاجة إلى إصلاح شامل، ولا سيما قرار الأمين العام باستخدام عقد وحيد المصدر دون عطاءات تنافسية في سياق العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور. وفي معرض الإشارة إلى أن الجمعية العامة طلبت إلى الأمين العام في قرارها ٢٣٢/٦٢ اتخاذ إجراء فوري يهدف إلى توفير السلع والخدمات بما يتماشى مع إجراءات الشراء المعمول بها، استناداً إلى العطاءات التنافسية الدولية وإلى أوسع قاعدة شراء ممكنة جغرافياً، وأعدت تأكيد ضرورة أن يتسم نظام الشراء بالشفافية والوضوح والزاهة وفعالية التكلفة، وأن يقوم على أساس العطاءات التنافسية، وأن يعبر بصورة كاملة عن الطابع الدولي للأمم المتحدة، قال إن المجموعة تتطلع إلى قيام

مجلس الأمم المتحدة لمراجعي الحسابات واللجنة الاستشارية قد شددوا مراراً على ضرورة أن تنوع شعبة المشتريات من منشأ البائعين في نظام الأمم المتحدة للشراء؛ بيد أن هذه المسألة لم تعالج بعد بطريقة سليمة. وفي هذا الصدد، تطلب المجموعة تقديم معلومات عن شراء السلع والخدمات من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما يشمل الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة، وتدعو الأمين العام إلى تكثيف جهوده لإيجاد وسائل مبتكرة إضافية لتعزيز عملية الشراء من البلدان النامية.

٤١ - وتابعت القول إن المجموعة توافق على التوجه العام لمفهوم الشراء "الأخضر"، غير إنها تعرب عن القلق لأنه سيشكل أيضاً من الناحية العملية عقبة أخرى أمام الجهود الرامية إلى تنويع منشأ البائعين. ولهذا من المهم أن توضح الأمانة العامة المعيار اللازم لتطبيق هذا المفهوم قبل أن تتخذ الجمعية العامة أي قرار.

٤٢ - وفي معرض إشارتها إلى أن تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن تقييم تطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر في مشتريات الأمم المتحدة (A/61/846) يتضمن توصيات هامة، قالت إن المجموعة حريصة على سماع رد الأمانة العامة وآراء الدول الأعضاء. وأخيراً، قالت إن المجموعة تكرر تأكيد التزامها بإصلاح نظام الشراء.

٤٣ - السيد غولوفينوف (الاتحاد الروسي): قال إنه ينبغي إجراء إصلاح كامل لنظام الأمم المتحدة للشراء وفق قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، التي أولت اهتماماً مستمراً للمسألة من بداية التسعينات، وذلك من أجل تحسين الكفاءة والشفافية وإتاحة إمكانية الحصول على عقود الأمم المتحدة أمام جميع البائعين الجديرين بالثقة من الدول الأعضاء كافة ومنع الغش والاحتيال. وفي حين يعتقد وفده أن النجاح في هذه المساعي يتوقف على التنفيذ الدقيق لقرارات الدول

البلدان النامية في عمليات الشراء التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

٣٧ - ومضى قائلاً إن المجموعة ستقدر أيضاً تقديم المزيد من التوضيح لمفهوم الشراء "الأخضر" أو الذي يراعي للبيئة. فالجمعية العامة لم توافق بعد على هذا المفهوم، ومن الضروري مناقشة المعايير ذات الصلة قبل النظر في أية مقترحات تتعلق بالميزانية أو بإدخال تعديلات على دليل المشتريات. وتعرب المجموعة عن القلق بشأن الآثار المحتملة لهذا المفهوم على تنوع البائعين، فقد تُرفض الشركات بطريقة تعسفية بحجة أنها ليست "خضراء" بالقدر الكافي.

٣٨ - وفي الختام، قال إنه يؤكد من جديد أن الدول الأعضاء وليست الأمانة العامة، هي التي تحدد خطة الإصلاح. ولهذا، ينبغي للدول الأعضاء أن تواصل تحديد مسار إصلاح نظام الشراء في الأمم المتحدة.

٣٩ - السيدة روفيروزا (المكسيك): تحدثت باسم مجموعة الربو، فأكدت من جديد ضرورة مواصلة تحسين كفاءة نظام الشراء في الأمم المتحدة وشفافيته وفعاليته من حيث التكلفة. وقالت إن المجموعة ترحب بالتقدم الذي أحرزته شعبة المشتريات في تنفيذ عملية الإصلاح وإنشاء فريق تسجيل وإدارة شؤون البائعين، ولكنها تأسف لأن جوانب رئيسية أخرى من عملية إصلاح نظام الشراء لا تزال معلقة. وأعربت عن الأمل بأن تعرض قريباً جميع المسائل التي من المفترض إدراجها في تقرير الأمين العام "الشامل" على الدول الأعضاء لتتظفر فيها. وفي هذا الصدد، تتفق المجموعة مع اللجنة الاستشارية على أن يوسع الأمين العام نطاق التقرير السنوي عن أنشطة الشراء ليشمل المزيد من الأدلة والتحليلات اللازمة لتيسير تقييم الجمعية العامة للتقدم المبلغ عنه وأثر الأنشطة المنجزة على أساس متواصل.

٤٠ - وأضافت قائلة إنه ينبغي توسيع نطاق فرص الشراء لتشمل جميع الدول الأعضاء بطريقة علنية وشفافة، وإن

٤٧ - واستطرد قائلاً إن وفده يشعر بخيبة الأمل إزاء عدم تمكن الأمانة العامة في العام الذي انقضى منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦١ عن إصلاح نظام الشراء من تحديد البارامترات والإجراءات والآثار المالية لأي نظام مستقل للطعن في قرارات إرساء العطاءات. وقال إن تنفيذ النظام حسب تقرير الأمين العام المعروض حالياً على اللجنة لن يكون إلا على أساس تجريبي. وأشار إلى أنه بالإضافة إلى ذلك، ورغم الطلبات المكررة في قرارات الجمعية العامة ٢٢٦/٥٢ ألف و ١٤/٥٤ و ٢٦٦/٦٠ و ٢٤٦/٦١ و ٢٧٦/٦١ على مدى ١٠ سنوات، لا يزال تقرير الأمين العام يخلو من مقترحات لإدراج أحكام في النظامين الإداري والأساسي الماليين للمنظمة تمنع تضارب المصالح في عملية الشراء. ويقتصر تقرير الأمين العام على التسليم بأنه ليس هناك من تعريف دقيق لـ "تضارب المصالح" توافق عليه الجمعية العامة، ولا يتضمن سوى مجموعة من التعليمات والتدابير الداخلية المعتمدة في غياب أي تعريف من هذا القبيل.

٤٨ - وأردف قائلاً إن ما يغيب أيضاً عن تقرير الأمين العام هو المعلومات الدقيقة عن المعايير التي تحكم تنفيذ مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر، وتحليل كيفية تطبيقه وتحديد إمكانية مواءمة قواعده التوجيهية مع أفضل الممارسات. وفي هذا الصدد، يشاطر وفده اللجنة الاستشارية قلقها معتقداً أن التطبيق الانتقائي لهذا المبدأ قد يؤدي إلى اختيارات أكثر ذاتية من قبل البائع وإلى ارتفاع تكاليف العقد.

٤٩ - ومضى قائلاً إنه لمن المؤسف أن الإجراء الذي اتخذته الأمانة العامة حتى الآن لزيادة المنافسة الدولية على عقود الأمم المتحدة، وخاصة لتحسين إمكانية حصول المؤسسات التجارية من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على مثل هذه العقود، إما كان له وقع ضئيل أو ألغت تأثيره سياسات أخرى لشعبة المشتريات، مثل

الأعضاء، فإنه يستمد شيئاً من التفاؤل من التقارير المعروضة حالياً على اللجنة.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن وفده يشاطر اللجنة الاستشارية قلقها لأن تقرير الأمين العام لم يتناول جوانب هامة من عملية الإصلاح مثل المساءلة وتفويض السلطة وأنشطة اللجان المعنية بالعقود وعمليات الشراء اللازمة للبعثات الميدانية والمقترحات الرامية لتحسين الكفاءة، وهي جوانب سيتعين عليها جميعاً الانتظار حتى يقدم الأمين العام تقريره الشامل عن إدارة المشتريات في الجزء الثاني من الدورة الثانية والستين المستأنفة.

٤٥ - وتابع القول إن وفده يشير إلى أن الجمعية العامة طلبت تقديم تقرير شامل عن أنشطة الشراء مرة كل سنتين، غير أنه يشك في جدوى اعتماد قرارين من الجمعية العامة عن إصلاح نظام الشراء في دورة واحدة ويعتقد أنه سيكون أكثر انسجاماً من المنطق أن تتواصل مناقشة التقرير الشامل الحالي عن أنشطة الأمم المتحدة للشراء خلال الجزء الثاني من الدورة الثانية والستين المستأنفة، عندما يتقرر النظر في التقرير الشامل للأمين العام عن إدارة المشتريات من أجل اعتماد قرار شامل عن إصلاح نظام الشراء.

٤٦ - واستأنف قائلاً إنه مما يثير القلق أن الأمانة العامة فوضت فعلاً سلطات إضافية للشراء إلى الميدان، رغم أنها لم تتمكن من تقديم تقييم لآليات الرصد ذات الصلة الذي طلبته الجمعية العامة. ويعتقد وفده أن الأمانة العامة أحرزت تقدماً يسيراً للغاية في توعية موظفي الشراء في الميدان بقواعد وإجراءات المنظمة للشراء، وأنه ينبغي التدريب على الجوانب التقنية والأخلاقية لعملية الشراء معاً، وليس في كل جانب على حدة كما هي الحالة في الوقت الراهن. وينبغي أن يكون هذا التدريب إلزامياً لموظفي المشتريات الذين لا ينبغي توليهم لمهام الشراء ما لم يحضروا دورة تدريبية مناسبة.

ستؤثر على قرارات وطلبات الدول الأعضاء المتعلقة بالمشتريات، غير أنه يود أن تزوده الأمانة العامة بصيغة التعديلات المقترحة مفصلة حسب العناوين الواردة في المرفق الثاني لتقرير اللجنة الاستشارية (A/62/721)، المعنون "المواضيع الرئيسية المقترحة لعام ٢٠٠٨ في إطار مراجعة دليل المشتريات". ويرحب وفده بإنشاء موقع لسوق الأمم المتحدة العالمية على شبكة الإنترنت، غير أنه يرغب كذلك في تقديم اقتراح لإدخال تحسينات شتى يعتزم توضيحه في مشاورات غير رسمية.

٥٣ - وأخيراً، قال إنه لا يمكن تكوين صورة موضوعية لعملية إصلاح نظام الشراء تدوم ١٠ سنوات دون مقارنة الوضع الراهن بالحالة قبل ١٠ أو ١٥ عاماً مضت لتحديد ما إذا كان هناك أي تقدم قد أحرز، وما إذا انخفض معدل الغش والاختناقات المتبقية، وكيف يمكن معالجتها. وبناءً على ذلك، ينبغي للأمانة العامة أن تكفل معالجة هذه المسائل بصورة سليمة في التقرير الشامل القادم للأمين العام عن أنشطة الأمم المتحدة للشراء.

٥٤ - السيد سكانلون (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إنه بما أن إصلاح نظام الشراء هو عملية متواصلة، ينبغي اعتبار التقرير الشامل للأمين العام (A/62/525). بمثابة تقرير مرحلي. فمن المهم إدراك أن بعض التدابير الإصلاحية يمكن تنفيذها بسرعة، بينما يستغرق تنفيذ تدابير أخرى فترة زمنية أطول.

٥٥ - وأضاف قائلاً إن الجهود التي تبذل لتعزيز آلية المراقبة الداخلية لمهمة الشراء قد أثمرت وكان من المقرر أن تتحقق الأهداف المتصلة بتعزيز نزاهة عملية الشراء في عام ٢٠٠٨. وفي حين أن إنشاء فريق تنفيذ إصلاحات نظام الشراء وقسم شؤون التخطيط والامتثال والرصد ينبغي أن يساعد في ضمان عدم إغفال جهود الإصلاح، فإن وفده يعرب مع

سياسة تجميع العقود، التي منحت بموجبها العقود الكبيرة إلى وسيط ونفذها في واقع الأمر متعاقدون من الباطن.

٥٠ - وتابع القول إن أحد الأمثلة هو عقد المبلغ ٢٥٠ مليون دولار، وهو عقد معروف جيداً ووحيد المصدر ومتعلق بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وميرم دون تقديم أي عطاءات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ولم تكثف هذه العقود باستبعاد مقدمي العطاءات من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بل رفعت كذلك الرقابة التي تمارسها شعبة المشتريات عن قدر كبير من أنشطة الشراء عبر تطبيق قواعد الشعبة وإجراءاتها، وهذا الأمر لم يشمل من الناحية العملية المتعاقدين من الباطن وجعل عمليات حفظ السلام برمتها تعتمد على بائع واحد. وتشكل مثل هذه العقود إلى حد كبير ضرراً متكرراً، فقد أفضت إلى تكبد المنظمة خلال فترة التسعينات لآثار مالية خطيرة وآثار أخرى، وكانت هي الدافع وراء تنفيذ عملية إصلاح لاحقة لنظام المشتريات.

٥١ - واستطرد قائلاً إن الوقت قد حان لكي تتخذ الدول الأعضاء زمام المبادرة، وتستفيد من عروض البائعين في بلدانهم ومما لدى المنظمة من خبرة لتحسين إمكانية حصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على عقود الأمم المتحدة. وتتمثل أي خطوة أولى يحتمل اتخاذها في النظر في مبلغ سند ضمان حسن الأداء، الذي غالباً ما يكون تعجيزياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وفي الترتيبات اللازمة لمؤتمرات مقدمي العروض التي يتعذر على البائعين حضورها ما لم تصلهم الدعوات في وقت مناسب.

٥٢ - واستأنف قائلاً إن وفده يلاحظ أن الأمانة العامة تمتلك خططاً لتعديل دليل المشتريات، وأن هذه التعديلات

للحصول على آخر ما استجد من معلومات بشأن حالة التقرير عن إدارة المشتريات في عمليات حفظ السلام. وينبغي لهذا التقرير أن يعالج تماماً مختلف الشواغل ذات الصلة التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية والدول الأعضاء. وفي حين أصبحت أنشطة الشراء في عمليات حفظ السلام تخضع لقيود محددة، فإن وفده يعرب عن القلق لأنه في حال عدم تمكن الهيكل الإداري الجديد من معالجة مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية، فقد تظل موارد الأمم المتحدة تتعرض لمخاطر كبيرة من حيث التبيد والغش.

٦٠ - ومضى قائلاً إنه ينبغي توثيق التقدم المنصوص عليه في تقرير الأمين العام وأثر الأنشطة المنجزة بتوفير بيانات وأدلة أخرى ومعلومات عن الآليات المعتمدة لرصد التقدم. وقال إن فقرات التقرير التي تتناول المساءلة وتفويض السلطة هي فقرات تحظى بأهمية خاصة في هذا الصدد، وإن وفده يؤيد تماماً توصيات اللجنة الاستشارية بأن يطلب إلى الأمين العام أن يحدد طريقة مساءلة المديرين شخصياً عن التطبيق الصحيح للإجراءات ذات الصلة. كما ينبغي للأمانة العامة أن تتوسع في تناول هذه المسألة أثناء المشاورات غير الرسمية.

٦١ - واختتم قائلاً إنه بما أن لجنة المقرر المعنية بالعقود هي جزء لا يتجزأ من إطار الرقابة الداخلية للأمانة العامة، فإنه سيكون من المفيد الحصول على معلومات إضافية بشأن فعاليتها، وعلى تقييم بشأن ما إذا كانت استقلاليتها مصونة تماماً. وأخيراً، فإن عدم توفر مبادئ توجيهية تقدم تعريفاً واضحاً لمبدأ أعلى جودة بأفضل سعر هو أمر يثير القلق، ذلك لأن الغموض في هذا المجال من شأنه أن يقوض نظام الأمم المتحدة للشراء بدل أن يعززه.

٦٢ - السيد بواديس (رئيس، دائرة المشتريات): أكد في معرض رده على استفسارات طرحت أن عملية الشراء هي مهمة استراتيجية شاملة، رغم أن شعبة المشتريات قد اتخذت

ذلك عن القلق إزاء التأخر في تنفيذ عدد من التدابير. وأحد هذه التدابير هو النظام المستقل للطعن في قرارات إرساء العطاءات، وهو نظام أساسي لزيادة الشفافية في عملية صنع قرار الشراء. وينبغي بذل قصارى الجهود لإطلاق نظام يشمل نطاق الأمانة العامة في أسرع وقت ممكن.

٥٦ - وتابع القول إن وفده يوافق على توصية اللجنة الاستشارية بأن يحدد الأمين العام طريقة مساءلة مديري عمليات الشراء بشأن التطبيق الصحيح للإجراءات المعمول بها حالياً للمساءلة والتفويض بالسلطة. وقد وجهت اللجنة الاستشارية الانتباه أيضاً إلى مسائل هامة أخرى، مثل الحاجة إلى تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأهمية تحسين الشراء في عمليات حفظ السلام.

٥٧ - وأخيراً، قال إن الإصلاح الحقيقي يتطلب قيادة، ومن ثم فإن التأخر في ملء وظيفة مدير شعبة المشتريات يثير القلق، وإنه ينبغي للأمين العام أن يتخذ التدابير المناسبة في أقرب فرصة.

٥٨ - السيد ماتسونغا (اليابان): قال إن وفده يولي أهمية كبيرة لتعزيز وتحسين آليات الشراء وإجراءاته. وإن ملائمة الضوابط والموازن ونظم الرقابة الداخلية وما تضطلع به اللجان المعنية بالعقود من أدوار ومسؤوليات في المقرر والميدان معاً هي موضع اهتمام خاص.

٥٩ - وأضاف قائلاً إن التوضيحات المسهبة التي قدمها الأمين العام بشأن التدابير المتخذة لتعزيز الضوابط الداخلية تلقى ترحيباً خاصاً، وكذلك التقدم المحرز على عدد من الجبهات، من ضمنها وضع برامج تدريبية شتى واختبارها والشروع في تنفيذها وإنشاء نظام معزز لتسجيل البائعين على شبكة الإنترنت. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به، بما في ذلك إنشاء نظام مستقل للطعن في قرارات إرساء العطاءات ووضع هيكل إداري. وسيكون وفده ممتناً

في النظام الجديد لتخطيط موارد المؤسسة، فإن مسألة ما إذا كانت هذه الأدوات قادرة على الحصول على المستوى المطلوب من التفاصيل لا تزال غير واضحة.

٦٥ - ومضى قائلاً فيما يتعلق بممارسات الشراء المستدامة، إن الأمانة العامة متأخرة بالمقارنة مع الصناديق والبرامج. وتبلغ قيمة أنشطة المشتريات ٢ بليون دولار في السنة، ومع أن مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر ومراقبة الجودة هما عنصرا هاما من عناصر عملية الإصلاح، فمن المهم إيلاء المزيد من الاهتمام لما لهذه الأنشطة من أثر بيئي، كما يتعين على المنظمة كفالة أن يحقق اتباع نهج أكثر خضرة إزاء المشتريات مصالح جميع المعنيين.

٦٦ - واختتم قائلاً إنه يدرك أن سندات ضمان حسن الأداء قد تشكل عقبة أمام بعض البائعين من البلدان النامية. ومع أن المنظمة تحتاج إلى آلية للتخفيف من وطأة المخاطر التعاقدية، فإن الضمانات المالية اللازمة قد تحول دون ذلك. وأخيراً، قال في معرض الإشارة إلى إرجاء تنفيذ بعض تدابير الإصلاح، إنه يشدد على أهمية تنفيذ إجراءات اختبار شاملة. وإن الكثير من أصحاب المصلحة يشاركون في عملية الشراء بحيث أصبح من الضروري ضمان أن تتسم أية تدابير مقترحة بالقدر الكافي من الفعالية.

٦٧ - السيد سينا (البرازيل): قال إنه يتساءل عن الآثار الأخلاقية لأي حالة تتحمل فيها البلدان الصناعية بعض التكاليف المتعلقة باستضافة حلقات سندات ضمان حسن الأداء التجارية، مثل بدل سفر الموظف وبدل إقامته المقرر للبعثة. وعلاوة على ذلك، ومع أن وفده عازم على النظر في مقترحات الأمين العام بشأن تنويع قاعدة المنظمة للبائعين، فإنه من الضروري تقديم ردود مسهبة على الأسئلة الهامة التي طرحها ممثل مجموعة الـ ٧٧ والصين.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.

زمام المبادرة في عملية الإصلاح، وأنها ستخضع بالتالي للمساءلة عن نجاحها. ومن ثم، فإن عملية الإصلاح لا تقتصر في تأثيرها على موظفي المشتريات. وهي تعزز المراحل الأولى والنهائية معاً، ويدل ذلك من الناحية العملية على احتياج ما يصل إلى ١٠٠٠ موظف في مختلف المكاتب والإدارات إلى التدريب في تطبيق مبدأ أعلى جودة بأفضل سعر.

٦٣ - وأضاف قائلاً إن الحلقات الدراسية عن الأعمال التجارية تهدف إلى جذب بائعين محتملين وإلى تزويدهم بمعلومات عن التسجيل. بيد أنه يتعذر تقييم نجاح مثل هذه الحلقات الدراسية لأن البائعين ذاهم، وليست المنظمات، هم المسؤولون عن الشروع في عملية التسجيل. ومن أجل زيادة الوعي بالحلقات الدراسية عن الأعمال التجارية، عقدت شعبة المشتريات اجتماعات تخطيط دورية مع الدول الأعضاء. وكانت الحلقات الدراسية المنظمة في البلدان النامية مجانية، بينما ألزمت البلدان الصناعية بتحمل بعض التكاليف التنظيمية، بما فيها بدل إقامة الموظفين المقرر للبعثة. ويمكن بالتأكيد استيعاب بائعين جدد ضمن فئات محددة؛ ويمكن الاطلاع على معلومات تفصيلية بشأن خطة الاقتناء السنوية للشعبة على موقعها الإلكتروني. ومن أجل تحسين خدمات الدعم المتاحة للبائعين، يسعى فريق تسجيل وإدارة شؤون البائعين لخفض العدد الإجمالي للبائعين في قاعدة البيانات. وسيشمل النظام المقترح للطعن في قرارات إرساء العطاءات إجراءً لاستخلاص المعلومات للبائعين غير الناجحين بهدف تحسين فرص نجاحهم في عمليات تقديم العروض اللاحقة.

٦٤ - وتابع القول إن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد زادت من حصتها من المشتريات الإجمالية للأمم المتحدة من ٤٥ في المائة في عام ٢٠٠٦ إلى ٥٣ في المائة في عام ٢٠٠٧. بيد أن الأساليب المتبعة لجمع هذه الإحصاءات ليست بالضرورة هي الأشد فعالية رغم اتساقها، ومع أن الأدوات المتخصصة لجمع البيانات ستدمج